السؤال الأول (10 نقاط): الإجابة بصحيح 2.5 نقطة / خطأ 0.5 نقطة تصحيح الخطأ 02 نقاط

1 - **خطأ:** تعد القواعد الدينية أوسع نطاقاً من القواعد القانونية لأنها تنظم علاقة الفرد بربه وبنفسه وبالآخرين، وتشمل النوايا والبواطن، بينما يقتصر القانون على تنظيم السلوك الخارجي الظاهر في إطار المعاملات الاجتماعية فقط .كما تتميز القواعد الدينية بمصدر إلهي وشامل، وجزاء دنيوي وأخروي، مما يجعلها أكثر شمولية .

2- **صحيح**

3- **خطأ:** على عكس القواعد الآمرة القواعد المكملة قواعد يجوز للأفراد مخالفتها لأنها قواعد تتعلق بالمصالح الخاصة لكل فرد ولا تتعلق بالنظام العام بعناصره الثلاث، ونية المشرع هو ترك الحرية للأفراد من أجل النظر في مصالحهم وتنظيم المسائل التي تعنيهم في اتفاقاتهم الخاصة لهذا اعتبرت هذه القاعدة قاعدة مكملة لإرادة الأفراد.

4- **خطأ:** يهتم القانون الدستوري ببحث القواعد الخاصة بنظام الحكم داخل الدولة أي أنه يهتم بنشاط الدولة من الناحية السياسية في المجال الداخلي وبتنظيم علاقة الدولة بالأفراد الخاضعين لسلطانها، أما القانون العام الخارجي فيتولى تنظيم علاقة الدولة بغيرها من الدول والهيئات أو المنظمات الدولية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن وما يتفرع عنهما من مؤسسات وهيئات .

السؤال الثاني (10 نقاط): ذكر الخاصية (0.5 نقطة) / شرح الخاصية 02 نقاط

1- **القاعدة القانونية عامة ومجردة:** جاءت القاعدة القانونية لتنظيم سلوك الفرد في المجتمع، لهذا فهي تتكون من فرض وحكم، وبناء على هذا الفرض و الحكم تكون القاعدة القانونية عامة ومجردة عند الإنشاء وعند التطبيق ، وصفتا العمومية والتجريد هما الصفتان اللتان تميزان القاعدة القانونية عن غيرها من لأحكام، وهاتان الصفتان لا تقتضيان حتما توجيه هذه القواعد إلى كل الأشخاص في المجتمع، بل يكفي أن توجه إلى طائفة من الأشخاص مادامت هذه المجموعة أو الطائفة معينة بأوصافها لا بذواتها كفئة الملاك أو المستأجرين أو القضاة.

2- القاعدة القانونية قاعدة سلوك اجتماعي: تعد من أهم الخصائص للتأكيد على ارتباط القاعدة القانونية بالحياة الاجتماعية بشكل كبير فهي تنظم العلاقات بين الأفراد، وبالتالي لا يمكن وجود قاعدة قانونية دون نظام اجتماعي نطبق النصوص القانونية من خلاله (لا وجود للقاعدة القانونية بلا المجتمع) وتختلف هذه القاعدة من مجتمع آخر وباختلاف الزمان والمكان، ولا يكتفي القانون بالدعوى إلى السلوك الواجب الإتباع بطريق الأمر فقط (مثل القاعدة التي تلزم المشتري بدفع الثمن)، بل بطريق النهي أيضا (مثل القاعدة التي تنهى عن القتل و عن السرقة).

3- **القاعدة القانونية ملزمة:** إن الإلزام يعد من أهم الخصائص التي تميز القاعدة القانونية عن غيرها من القواعد كالقواعد الدينية مثلا أو الأخلاقية فالإلزام له فعالية تكفل احترام الناس للقانون أو السلوك وفقا لقواعده المقررة، وهذا معناه أن الأفراد ليس لهم حق الاختيار بين الالتزام بالقاعدة القانونية من عدمه إذ يجب عليهم احترامها طوعا واختيارا، وهذه الصفة الملزمة تؤكدها وتضمن تطبيقها السلطة العامة عن طريق توقيع الجزاء على من يخالفها.

4- **القاعدة القانونية مقترنة بجزاء:** من نتائج إلزامية القاعدة القانونية أن تكون ملزمة أي مصحوبة بجزاء يتسم بنوع من القهر و الإجبار يوقع على من يخالفها لكفالة احترام الناس للقانون، ويكون الجزاء ذو طابع مادي محسوس في الجسد والحرية والمال، كما أن الجزاء يطبق حالا دون تأجيل والجزاء يكون دائما منصوص عليه في القانون، وتوقعه سلطة مختصة.